

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣

٢٨ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، نيويورك

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي
الحسابات، ٢٠١٠-٢٠١١

تقرير مدير البرنامج

موجز

أعرب مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٢ عن رأي غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي حين أن هذه هي فترة السنتين الثالثة على التوالي التي يحظى فيها البرنامج الإنمائي برأي غير مشفوع بتحفظات لمراجعي الحسابات، تدرك إدارة البرنامج الإنمائي أن هذا هو العام الأول منذ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وستكفل حماية المكاسب المستمدة من المبادرات الرئيسية التي بدأها الإدارة في السنوات السابقة ومعالجة المسائل الهيكلية الأساسية بشكل كامل.

ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في معالجة الأولويات العشر العليا لمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ويبين خطط الإدارة لمعالجة المجموعة المنقحة لأولويات الإدارة التسع العليا الآن لمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتعكس



الرجاء إعادة استعمال الورق

171212 091212 12-61172X (A)



قائمة الأولويات التسع العليا التقدم المحرز والمكاسب الإيجابية التي لاحظتها مجلس مراجعي الحسابات بين صدور قائمة الأولويات الخمس عشرة العليا الأصلية (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، وقائمة الأولويات الإحدى عشرة العليا المنقحة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، وقائمة الأولويات العشر العليا المنقحة (٢٠١٠-٢٠١١). ويضع التقرير في الاعتبار التوجيه الذي قدمته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في استعراضها للبيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاستشارية لمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/65/5/Add.1). ويُنشر تقرير مجلس مراجعي الحسابات أيضا في الموقع الشبكي لأمانة المجلس التنفيذي. كما يقدم هذا التقرير معلومات محدثة بشأن حالة تنفيذ التوصيات الـ ٣٣ الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات بالنسبة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وحتى الآن، نفذ البرنامج الإنمائي ثلاث توصيات، إما بحلول التاريخ المستهدف للتنفيذ أو قبلها، وتثق الإدارة في تنفيذ ما تبقى من توصيات عالقة بحلول التاريخ المستهدف لتنفيذ كل منها. وعملا بمقرر المجلس التنفيذي DP/2010/9، يمكن الاطلاع على حالة تنفيذ مراجعة الحسابات على الموقع الشبكي لأمانة المجلس التنفيذي. كما نفذ البرنامج الإنمائي أغلبية توصيات السنوات السابقة (٨٩ في المائة من التوصيات). والتوصيات المتبقية إما سُحبت عن طريق مجلس مراجعي الحسابات، أو يعتمد تنفيذها على إجراءات يقوم بها طرف ثالث، أو أدرجت ضمن توصيات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، حيث يجري وضع الضوابط حاليا.

عناصر قرار

قد يود المجلس التنفيذي أن: (أ) يلاحظ الرأي غير المشفوع بتحفظات الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛ و (ب) يلاحظ التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في معالجة الأولويات المتعلقة بمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛ و (ج) يدعم الجهود المستمرة التي تقوم بها إدارة البرنامج الإنمائي لمعالجة أولويات الإدارة التسع العليا المنقحة لمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

أولا - مقدمة

١ - في اختتام مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين في تموز/يوليه ٢٠١٢، أصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رأيا غير مشفوع بتحفظات فيما يتعلق بالبيانات المالية للبرنامج الإنمائي لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وهذه هي فترة السنتين الثالثة على التوالي التي يحظى فيها برأي غير مشفوع بتحفظات لمراجعي الحسابات. ومع ذلك، تدرك إدارة البرنامج الإنمائي أن هذا هو العام الأول منذ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وستكفل حماية المكاسب المستمدة من المبادرات الرئيسية التي بدأها الإدارة في السنوات السابقة ومعالجة المسائل الهيكلية الأساسية بشكل كامل.

٢ - وقد حدد البرنامج الإنمائي التزامه بجملة أمور منها اعتماد نهج قائم على المساءلة وعلى معرفة المخاطر لمعالجة مسائل مراجعة الحسابات، وهو نهج يتماشى مع مبادئ المساءلة الواردة في إطار المساءلة وسياسة الرقابة في البرنامج (DP/2008/16/Rev.1). وحدد اجتماع المجلس التنفيذي الذي ترأسه مدير البرنامج واجتماع فريق الأداء المؤسسي الذي ترأسه مدير البرنامج المعاون مسار العمل بالاستعراض الاستراتيجي للتقدم المحرز في معالجة المسائل الأساسية المتعلقة بمراجعة الحسابات.

٣ - وعملا بمقرر المجلس التنفيذي ٩/٢٠١٠، يمكن الاطلاع على حالة تنفيذ مراجعة الحسابات على الموقع الشبكي لأمانة المجلس التنفيذي. ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز منذ آخر تحديث (المقرر ٦/٢٠١٢) في معالجة الأولويات العشر العليا لمراجعة الحسابات للبرنامج الإنمائي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ويبين خطط الإدارة لمعالجة المجموعة المنقحة لأولويات الإدارة التسع العليا لمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. والغرض من ممارسة تحديد الإدارة أولوياتها العليا لمراجعة الحسابات كل سنتين هو تحديد عناصر المخاطرة الداخلية والخارجية الكبيرة المتكررة أو الناشئة في عملية مراجعة الحسابات والأسباب الكامنة لتكرار ملاحظات مراجعة الحسابات. ويتيح هذا للإدارة، على أساس الأولوية، كفالة وضع ضوابط مخففة كافية لتظل أية مخاطر متبقية عند مستويات مقبولة. وفي هذا الصدد، تجري الإدارة استعراضات سنوية للتقدم المحرز بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وأسفر هذا عن أولويات الإدارة التسع العليا المنقحة لمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتبرز القائمة المنقحة لأولويات الإدارة التسع العليا لمراجعة الحسابات التقدم المحرز والمكاسب الإيجابية التي لاحظها مجلس مراجعي الحسابات انطلاقا من القائمة الأصلية لأولويات الخمس عشرة العليا (لفترة السنتين

٢٠٠٦-٢٠٠٧)، وقائمة الأولويات الإحدى عشرة العليا (لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، وقائمة الأولويات العشر العليا (لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١).

ثانياً - استعراض التقدم المحرز في معالجة الأولويات العليا لمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١

٤ - من المهم أن نتذكر أن أولويات الإدارة العشر العليا لمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تبرز التقدم المحرز في القائمة الأصلية لأولويات مراجعة الحسابات الخمس عشرة العليا التي حددها إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وقائمة أولويات مراجعة الحسابات الإحدى عشرة العليا التي حددها إدارة البرنامج خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. واستناداً إلى المناقشات التي أجريت مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، نُقحت قائمة أولويات مراجعة الحسابات العشر العليا بقدر أكبر وخُفضت، ووضعت قائمة بتسع أولويات عليا لمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وترد تفاصيل ذلك في القسم ثالثاً أدناه.

٥ - ووفقاً للممارسات التي بدأت خلال فترات السنتين الثلاث الأخيرة، استفادت إدارة البرنامج الإنمائي من الآراء المستقلة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لتقييم التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في معالجة الأولويات العشر العليا لمراجعة الحسابات وغير ذلك من التحديات التي لا تزال قائمة.

٦ - والخلاصة هي أنه تم إحراز تقدم مشجع في جميع أولويات الإدارة العشر لمراجعة الحسابات، وإن كان التقدم في مختلف التفاصيل داخل كل أولوية متفاوتاً إلى حد كبير. ففي حالة أولوية واحدة لمراجعة الحسابات (تصفية بيانات الميزانية - أرصدة نظام أطلس والأرصدة قبل استخدامه)، لوحظ تقدم كبير جداً حيث كاد استعراض هذه الأرصدة والتعديلات الناجمة عنها أن يكتمل، وسيجري الانتهاء من العمليات والتعديلات الداخلية الضرورية المتبقية خلال إقفال حسابات عام ٢٠١٢. ومع ذلك، سيستمر رصد ما سبق عن كتب لضمان عدم التراجع وظهور مخاطر كبيرة لمراجعة الحسابات من جديد. وفي حالة سبع أولويات لمراجعة الحسابات - طريقة التنفيذ الوطني لمتابعة مراجعة الحسابات، ورصد/دعم النهج المنسق في التحويلات النقدية؛ وتأمين مستخدمي نظام أطلس، وإطار الرقابة الداخلية؛ وسجلات الإجازات، وإدارة التوظيف؛ وإدارة الأصول؛ وإدارة حافظات البرامج مرتفعة المخاطر؛ والتأهب لتنفيذ المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام؛ وتوصيات مراجعي الحسابات غير المنفذة منذ فترة طويلة - لوحظ تحسن معقول، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي

عمله. وبالنسبة لأولويتين لمراجعة الحسابات (تصميم ورصد وتقييم البرامج/المشاريع، وإدارة المشتريات في المكاتب القطرية)، استقر الرأي على أنه لم يتم تنفيذ جميع التدابير الإصلاحية تنفيذًا تامًا، وبالتالي لم تثبت بعد فعالية هذه التدخلات بشكل كامل. وقُدمت نتائج التقييم الداخلي إلى اجتماع فريق الأداء المؤسسي الذي ترأسه مدير البرنامج المعاون واجتماع الفريق التنفيذي الذي ترأسه مدير البرنامج وحظيت بتأييدهما. انظر المرفق ١ للاطلاع على موجز لتقييم الأولويات العشر العليا لمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٧ - ومن مبادرات الإدارة الرئيسية التي تم تنفيذها خلال السنة الماضية والتي ساهمت في التقييم الإيجابي، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) طرأ تحسن كبير على الالتزام بالموعد المحدد لتقديم تقارير مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنياً. وأفاد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بأنه في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وردت تقارير مراجعة الحسابات لـ ٩٤ في المائة من النفقات المقررة مقارنة بنسبة ٧٧ في المائة في عام ٢٠٠٩؛

(ب) انخفض إجمالي الآثار المالية الصافية لمراجعة الحسابات المشفوعة بتحفظات من ٣٩,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١١,٧ مليون دولار في عام ٢٠١١، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى الحالة الاستثنائية لفقدان الوثائق في مصر؛

(ج) انخفضت القيمة الإجمالية للسلف المستحقة السداد منذ زمن طويل (أكثر من ستة أشهر) للحكومات من أجل المشاريع المنفذة وطنياً من ٥,٧ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٣,٩ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠١١؛

(د) أجري استعراض شامل لإطار ومؤشرات الإبلاغ عن النتائج كجزء من عملية استعراض منتصف المدة. واقتُرحت أطر النتائج الإنمائية والمؤسسية على المجلس التنفيذي الذي وافق عليها ووضع التنفيذ للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، مع تقديم مؤشرات إضافية لرصد المساهمات الجوهرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنمية، وفئة جديدة من المؤشرات لقياس فعالية التنمية. وأعيد تصميم مرافق إبلاغ التقرير السنوي الذي يركز على تحقيق النتائج لرصد النتائج الجديدة؛

(هـ) قُدم تدريب للمكاتب القطرية عن الإدارة القائمة على النتائج. وفضلاً عن ذلك، أُدججت الإدارة القائمة على النتائج في التدريب على تنمية القدرات وإدارة البرامج/المشاريع. وجرى الشروع مؤخراً في أداة للإلحاق والتوجيه للموظفين الجدد والذين يعاد تعيينهم تصف كيفية ضرورة المواءمة بين النتائج والأولويات المؤسسية. وقامت مختلف المكاتب بتوظيف طرق مختلفة لمتابعة توصيات مراجعي الحسابات. وإحدى الطرق الفعالة

هي آلية الاستخبارات التجارية التي تتيح متابعة توصيات مراجعي الحسابات وتمنع بصورة استباقية المسائل الناشئة؛

(و) استُحدثت زيادة تفويض سلطة الشراء للمكاتب القطرية على أساس تقييم القدرات في مجال المشتريات. وتم وضع سياسة جديدة للشراء على نطاق صغير وسياسة جديدة للمستشارين المستقلين بغية تقصير عمليات الشراء. كما عُزز النظام المباشر للجنة الاستشارية المعنية بالمشتريات. وجرى تطوير أداة لمتابعة الإدارة والإبلاغ في آلية متابعة الشراء بغية تقديم التحليلات والتقارير بصورة استباقية عن مختلف جوانب الشراء لكل مكتب قطري أو وحدة أعمال أو مكتب وللبرنامج الإنمائي على الصعيد العالمي. كما استُحدثت سياسة للبرنامج الإنمائي لتأهيل تعليق/الموردين تتفق مع إطار السياسات النموذجي المشترك بين الوكالات للأمم المتحدة للموافقة على الموردين، واستُحدثت كذلك إجراءات لاعتراضات الموردين وتم الشروع في نظام لتتبع هذه الاعتراضات؛

(ز) تم التنفيذ الكامل لجميع مخاطر وضوابط نظام أطلس البالغ عددها ٦٠ المتعلقة بتوصيات مراجعي الحسابات والصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، أجرى مكتب إدارة الموارد المالية في مكتب الشؤون الإدارية استعراضات للفحص العشوائي للمعلومات الرئيسية لنظام أطلس. ويجري استعراض حسابات مستعملي نظام أطلس وحقوق دخولهم إلى النظام على أساس سنوي بالاشتراك مع أصحاب الأعمال بغية كفالة مراجعة أية استثناءات من إطار الرقابة الداخلية مع أية استثناءات يأذن بها كبير الموظفين الماليين على النحو الواجب؛

(ح) يجري اختيار البرنامج الإنمائي بوجه عام باعتباره متلقيا رئيسيا مؤقتا للمنح من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في البلدان المعرضة لخطر شديد. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٢، يعتبر البرنامج الإنمائي متلقيا رئيسيا مؤقتا للمنح من الصندوق العالمي في ٢٩ بلدا، وتبلغ قيمتها ١,٤ بليون دولار من المنح التي جرى التوقيع عليها، وتبلغ نسبة المنح ذات الأداء الجيد أو المناسب ٨٤ في المائة. وللتأكيد على البيئة المحفوفة بالمخاطر، تم حتى الآن تصنيف ٣٥ مراجعة لحسابات مشاريع الصندوق العالمي من مجموع المراجعات البالغ عددها ٣٨ مراجعة بوصفها مرضية جزئيا أو أفضل؛

(ط) أنشأ البرنامج الإنمائي مركزا عالميا للخدمات المشتركة في ماليزيا لدعم الوظائف المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويعمل هذا المركز الآن بكامل طاقته، ويقدم المساعدة إلى المكاتب القطرية في تجهيز المعاملات المعقدة في نظام هذه المعايير،

بما في ذلك تسجيل الإيرادات من الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات والمعاملات المتصلة بإدارة الأصول؛

(ي) بذلت الإدارة جهوداً كبيرة كجزء من الإعداد لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وصيغت السياسات والإجراءات المالية المتوافقة مع هذه المعايير بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وصدرت قبل اعتمادها. وتم تدريب الموظفين من خلال حلقات عمل إقليمية وحلقات دراسية شبكية والتدريب عن طريق الإنترنت. وأدخلت تغييرات أيضاً على نظام تخطيط موارد المؤسسة ليتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتم الشروع أيضاً في آلية لهذه المعايير لرصد الامتثال لسياساتها والإجراءات ذات الصلة؛

(ك) قامت الإدارة، كجزء من الإعداد لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعملية تصفية شاملة للبيانات قبل نقل بيانات أصول الإدارة إلى نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الذي جرت تهيئته. كما استُكملت السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية لأصول الإدارة لوضع ضوابط فعالة؛

(ل) تستخدم عمليات إدارة حالات التغيب الآن خاصية تخطيط موارد المؤسسة بنظام أطلس (الخدمات الإلكترونية). وإضافة إلى ذلك، فإن ضوابط الجودة لعمليات التوظيف قائمة ويجري العمل بها، حيث أنشئت أفرقة لاستعراض الامتثال (للموظفين المحليين) ومجلس استعراض الامتثال (للموظفين الدوليين الفنيين)؛

(م) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، انخفضت الصناديق الاستثمارية التي لديها أرصدة عجز محاسبية إلى ٣,٣ ملايين دولار (مقارنة بـ ٧,٥ ملايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، ويتضمن ذلك ٣,٢ ملايين مقومة باليورو. ويتم الآن رصد ومتابعة هذه الأرصدة كل ثلاثة أشهر، وهي مدرجة في الاستعراضات المالية الفصلية؛

(ن) جرت تصفية أرصدة الحسابات المتعلقة لأماد طويلة، حيث كاد العمل المتعلق باستعراض هذه الأرصدة والتعديلات الناجمة عن ذلك أن يكتمل. وسيجري الانتهاء من العمليات والتعديلات الداخلية الضرورية المتبقية خلال إقفال حسابات عام ٢٠١٢. وأدخلت تعديلات على إجراءات إقفال الحسابات كجزء من الإعداد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٨ - وكما ذكر أعلاه، ففي حالة الأولويتين المعنيتين لمراجعة الحسابات، وافقت الإدارة على القيام بالمزيد من العمل قبل أن يمكن القول بأن هناك تقدماً في معالجة المسائل الأساسية

المتعلقة بالقدرات والإدارة. وهذه المجالات هي: (أ) تصميم ورصد وتقييم البرامج/المشاريع، و (ب) إدارة المشتريات في مكاتب البرنامج الإنمائي.

ثالثاً - خطط الإدارة لمعالجة أولويات مراجعة الحسابات التسع العليا في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٩ - استناداً إلى نتائج التقييم المشترك مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وضعت قائمة منقحة بالأولويات التسع العليا لمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وأقرها اجتماع فريق الأداء المؤسسي الذي ترأسه مدير البرنامج المعاون واجتماع الفريق التنفيذي الذي ترأسه مدير البرنامج.

١٠ - وألغيت إحدى أولويات مراجعة الحسابات من قائمة الأولويات العشر السابقة - تصفية بيانات الميزانية (أرصدة نظام أطلس والأرصدة قبل استخدامه) - حيث كاد العمل المتعلق باستعراض هذه الأرصدة والتعديلات الناجمة عن ذلك أن يكتمل، وسيجري الانتهاء من العمليات والتعديلات الداخلية الضرورية المتبقية خلال إقفال حسابات عام ٢٠١٢. ومع ذلك، سوف يستمر رصد ما سبق عن قرب لضمان عدم التراجع وظهور مخاطر كبيرة لمراجعة الحسابات من جديد.

١١ - ولئن كان العديد من أولويات مراجعة الحسابات في قائمة الأولويات التسع العليا المنقحة لا تزال مماثلة لتلك الأولويات الواردة في قائمة الأولويات العشر العليا السابقة، فقد تم صقل أو تنقيح سياقات العديد من المجالات الوظيفية مراعاة لتحديد المخاطر الناشئة. انظر المرفق ٢ للاطلاع على نظرة عامة لأولويات الإدارة التسع العليا لمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٢ - ويرد أدناه وصف لأولويات الإدارة التسع العليا لمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، إلى جانب مناقشة بشأن الكيفية التي يعتزم بها البرنامج الإنمائي معالجة مخاطر مراجعة الحسابات والمسائل المنهجية الأساسية. ويضع البرنامج الإنمائي في اعتباره التحدي المالي المرتبط بالأثر المتبقي للأزمة المالية العالمية الجارية، وضرورة مواصلة تحقيق وفورات في التكاليف وأوجه الكفاءة والفعالية. وتبرز القائمة المنقحة لأولويات الإدارة التسع العليا لمراجعة الحسابات التزام إدارة البرنامج الإنمائي بالتركيز على المخاطر الرئيسية لمراجعة الحسابات وبناء القدرات الداخلية:

(أ) متابعة مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنياً ورصد/دعم إطار النهج المنسق في التحويلات النقدية - يسر إدارة البرنامج الإنمائي أن تحيط علماً بأن ٨٢ في المائة

من تقارير مراجعة حسابات طريقة التنفيذ الوطني التي استعرضها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات حصلت على تقدير 'مرض' (مقارنة بـ ٧٦ في المائة في عام ٢٠١٠)، وتواصل الإدارة تركيز الاهتمام على المشاريع المنفذة وطنيا التي حصلت على تقدير عام 'غير مرض' فيما يتعلق بمراجعة حسابات طريقة التنفيذ الوطني، بما في ذلك المشاريع التي لها أثر مالي كبير مرتبط بالتحفظ على مراجعة حساباتها، والمكاتب التي لديها تقارير مراجعة حسابات طريقة التنفيذ الوطني معلقة لفترة طويلة تعدت الموعد النهائي. وستواصل المكاتب الإقليمية رصد ذلك عن كثب لكفالة وجود تدابير للتخفيف لمعالجة المسائل الأساسية المتعلقة بالقدرات ونقاط الضعف في نظام الإدارة المالية للشركاء المنفذين.

ونتيجة للتقييم العالمي للنهج المنسق في التحويلات النقدية الذي أُجري استجابة للتوصية الواردة في تقرير البعثة الرفيعة المستوى التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ينصب التركيز على مراجعة هذا النهج. ويقوم بتنسيق هذه المراجعة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/مكتب تنسيق العمليات الإنمائية، وبإسهامات قدمتها منظمات الأمم المتحدة المشاركة في هذا النهج. ويهدف ذلك إلى تحسين فعالية الإطار، وترشيد الممارسات، وتقديم إرشادات إضافية، وتنقيح معايير الملائمة والامتثال للنهج المنسق في التحويلات النقدية، وإطار المساءلة، والإجراءات والأدوات التي تستخدمها المكاتب القطرية لتعكس التوصيات الواردة في التقييم العالمي. ومن المتوقع أنه بمجرد بدء العمل في مراجعة إطار النهج، ستعالج هذه المراجعة المسائل الرئيسية لمراجعة الحسابات. ويشترك البرنامج الإنمائي بفعالية في هذه الجهود المشتركة بين الوكالات. وتقع المسؤولية النهائية عن تنفيذ النهج المنسق في التحويلات النقدية على عاتق أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي تأخذ في اعتبارها الخلفية الفريدة لوضع كل بلد من البلدان المستفيدة من البرنامج. وعلاوة على ذلك، فمن الضروري تحسين أداء الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستشارك لجنة للرقابة على العمليات بفعالية في رصد تنفيذ النهج في المكاتب القطرية.

(ب) تصميم ورصد وتقييم البرامج/المشاريع - كما ذكر آنفا، لم يجر الانتهاء بعد من التنفيذ الكامل لجميع التدابير الإصلاحية، ومن ثم لم ترسخ بعد فعالية هذه التدخلات بشكل تام. ووفقا لجدول أعمال التغيير التنظيمي، شكّلت فرقة عمل لنموذج عمل المكاتب القطرية بغية وضع نماذج جديدة لعمل هذه المكاتب لمعالجة ثلاثة تحديات رئيسية مترابطة هي: تحسين الكفاءة التشغيلية، وتوظيف الوظائف الحاسمة، وتعزيز حيوية المكاتب القطرية. ومن أهداف هذه الممارسة إعداد نظام لتعزيز قدرات الأفرقة القطرية للبرنامج الإنمائي على التخطيط والإشراف والرصد والتقييم. وكجزء من هذه الممارسة، تتم مساعدة المكاتب

القطرية المختارة على تعزيز جودة البرامج بصفة منهجية من خلال تخطيط ورصد وتقييم النتائج بشكل أفضل. وفي نهاية المطاف، ستشكل الممارسة المقترحة أساس مراجعات ممارسات الإدارة القائمة على نتائج البرنامج الإنمائي استعداداً للخطة الاستراتيجية المقبلة للبرنامج. وتم العمل الميداني بالفعل في أحد المكاتب القطرية المختارة، واستُخلصت النتائج والدروس المؤسسية، وجاري العمل في تحديد المعايير المؤسسية الدنيا للرصد والتقييم.

وعلاوة على ذلك، ثمة مناقشات جارية لإيجاد سبل لتحسين ممارسات الرصد والتقييم والإدارة القائمة على نتائج على صعيد فريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقد وافق فريق الأداء المؤسسي على مبادرة دعم المكاتب القطرية لتحسين الإدارة القائمة على نتائج للبرامج، وتهدف المبادرة إلى تحقيق أفضل المعايير الممكنة للإدارة القائمة على نتائج بحلول بداية الخطة الاستراتيجية المقبلة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

(ج) الإغلاق المالي للمشاريع - جرى التأكيد على أهمية مسألة الإغلاق المالي للمشاريع، مع التسليم بالاتجاهات الإيجابية في هذا المجال، أثناء الجولة الأخيرة من حلقات العمل التدريبية الإقليمية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويجري النظر في رصد الإغلاق المالي من خلال آلية منقحة للمتابعة المالية.

(د) إدارة المشتريات في المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - رغم أن الإدارة تواصل البناء على التقدم المحرز في تنفيذ التدخلات الرئيسية وفقاً لخريطة طريق مشتريات البرنامج الإنمائي في إطار جدول أعمال التغيير التنظيمي، فهي تدرك أن من الضروري تحقيق المزيد من التحسن. وفي إطار جدول الأعمال، يواصل البرنامج الإنمائي، من خلال المبادرة الجارية لنموذج عمل المكاتب القطرية، سعيه نحو تحقيق الكفاءة وضمان الامتثال في حالة المشتريات الدولية، عن طريق تجميع أنشطة المشتريات حيثما أمكن، وفي حالة المشتريات المحلية، عن طريق توفير المزيد من التعزيز على الصعيد الإقليمي أو من المقر للتعويض عن الثغرات في قدرات المكاتب القطرية، وفي مجال القدرات المتعلقة بالشراء، وضع البرامج الإنمائي نظاماً رسمياً لبرامج إضفاء الطابع المهني على عملية الشراء ذات مستويات مختلفة من الشهادات. وهذه البرامج معتمدة من المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد الذي يتخذ من المملكة المتحدة مقراً له.

(هـ) مراقبة تغييرات نظام أطلس - تشاطر إدارة البرنامج الإنمائي اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات رأيها في أن تعزيز إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ضروري لكفالة اتخاذ قرارات الاستثمار الإنتاجي على أساس وجهة نظر مؤسسية لأنظمة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحليلات الآثار المترتبة على التكلفة (التكاليف لمرة واحدة والتكاليف المتكررة) في دورة حياة النظم المؤسسية الرئيسية. وأعيد مؤخرا تشكيل فريق إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باختصاصات منقحة لولايته. وهذا الفريق لديه السلطة المناسبة لاتخاذ قرارات تخص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعمال في جميع الوحدات. كما يقدم الفريق النصح إلى الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي كل سنتين بشأن أولويات تخصيص الموارد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالبرنامج الإنمائي والاستثمارات والتنفيذ، مع التسليم بأن موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتضمن حاليا أبعاد أخرى مشتركة بين الوكالات غير البرنامج الإنمائي. وبغية معالجة العناصر المحتملة للمخاطرة في عملية مراجعة الحسابات، يجري تحديث دليل مراقبة تغييرات نظام أطلس ليرز الطرق العملية الحالية التي تطبق خلال عملية التغيير والضوابط ذات الصلة. كما يجري استعراض معايير تعديل البيانات، والتحديد الواضح لمختلف أنواع التغيير، والضوابط التي ينبغي اتباعها لكل نوع من أنواع التغيير.

(و) سجلات الإجازات وإدارة التوظيف - تستخدم عمليات إدارة حالات التغيب الآن خاصية تخطيط موارد المؤسسة بنظام أطلس (الخدمات الإلكترونية)، وهي متاحة للموظفين لطلب التغيب الذي يوافق عليه المديرون إلكترونيا. ويُطلب من المكاتب الإقليمية رصد ما إذا كانت المكاتب القطرية تستفيد من الخدمات الإلكترونية على الوجه الأمثل. ويجري اختبار آليات التغيب لتنفيذها بحلول نهاية عام ٢٠١٢ لتعقب الاستخدام. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل متابعة إدارة حالات التغيب الآن جزءا من خطة عمل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. كما يجري التخطيط لقيام كل مكتب من المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي وموقع مقره بالتصديق الكامل على أرصدة الإجازات كجزء من أنشطة الإغلاق المالي لنهاية عام ٢٠١٢.

(ز) إدارة حافظات البرامج مرتفعة المخاطر - تمشيا مع النهج القائم على المخاطر لإدارة مسائل مراجعة الحسابات الذي يتبعه البرنامج الإنمائي، فإن إدارة البرنامج تقرر بالحاجة إلى إدارة استراتيجية لحافظاته التي تضم برامج يحتمل أن تكون مرتفعة المخاطر. وتشمل هذه البرامج الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والصناديق الاستثمارية المقيمة باليورو التي تتعرض لتقلبات العملات، والبرامج في البلدان التي توجد بها حالات إنمائية خاصة.

وتوجد بالفعل استراتيجية قائمة لمعالجة عناصر المخاطرة في عملية مراجعة الحسابات. ويكلف أعضاء الإدارة العليا بالقيام بمهمة المراقبة الدقيقة والرصد لمنح الصندوق العالمي.

وكل ستة أشهر، يستعرض فريق الأداء المؤسسي للبرنامج الإنمائي (ويرأسه مدير البرنامج المعاون) مسائل التنفيذ وشواغل إدارة المخاطر في حافظة المنح. ويجري القيام باستعراضات متواترة لمعالجة عقبات التنفيذ وتعزيز إدارة المخاطر ودعم تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات في حينها. ووضعت أدوات ومبادئ توجيهية مؤسسية لكفالة تحقيق الاتساق والشفافية في إدارة المكاتب القطرية لمنح الصندوق العالمي.

(ح) إدارة الأصول والإمدادات - من المقرر قيام وحدات المقر والمكاتب القطرية بتصديق نهاية العام على التحقق المادي من الأصول لعام ٢٠١٢ في الربع الأول من عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، قام البرنامج الإنمائي بتصديق نصف سنويين على التحقق المادي من أصول المشاريع منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ كجزء من خطته لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لإعداد بيانات أصول المشروع الإنمائي لتحميلها. بمجرد انتهاء مرحلة التحول (لكل معايير محاسبية دولية للقطاع العام ١٧). وهناك خطط قيد التنفيذ لزيارة بلدان أو توظيف خبراء استشاريين لدعم المكاتب في إعداد سجلاتها لهذه المرحلة النهائية. ويجري تقديم جولة ثانية من حلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية الشبكية لتدريب موظفي المكاتب القطرية في مجال إدارة الأصول. كما تتطلب إدارة الإمدادات إعارة انتباه أدق حيث تشكل مجالا اكتسب المزيد من الأهمية والتركيز نتيجة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومع ذلك، فبالمقارنة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، لا تشكل الإمدادات عنصرا مهما من عناصر بيان ميزانية البرنامج الإنمائي، ومن ثم لا يعتبر وجود نموذج رئيسي للإمدادات من الأمور الحيوية. وتركز الإدارة على توفير توجيهات مفصلة للمكاتب القطرية بشأن إدارة الإمدادات وتعزيز النظم القائمة للإمدادات التي تستخدمها المكاتب القطرية محليا. وقدم التدريب من خلال حلقات عمل وحلقات دراسية شبكية. وتُشجع المكاتب الإقليمية، بالاقتران مع المكاتب المركزية، وحيثما ينطبق الأمر، مع مديري الصناديق الاستثمارية (على سبيل المثال، في حالة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا)، على مواصلة تقديم الدعم عن طريق زيارة المكاتب القطرية.

(ط) تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - عملا بمقرر المجلس التنفيذي ١٥/٢٠٠٩، اعتمد البرنامج الإنمائي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وبذلت الإدارة جهودا كبيرة وأحرزت تقدما هاما في إعداد المنظمة وأصحاب المصلحة والموظفين ونظام أطلس والبيانات، وفي وضع الصيغة النهائية للسياسات المتعلقة بالمعايير بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. غير أن إدارة البرنامج الإنمائي تدرك أنه بعد التنفيذ السلس للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مكاتب البرنامج الإنمائي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، من المهم

رصد الأنشطة المتصلة بالمعايير. كما أن الإدارة على علم تام بأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تتطور باستمرار، مما يسفر عن ضرورة إجراء تحديثات دورية لسياسات وإجراءات وعمليات ونظم هذه المعايير، مصحوبة بالآثار المترتبة على التكلفة. وتهدف الإدارة إلى كفاءة الحصول على رأي غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما أن الإدارة بصدد وضع خطة لتحقيق فوائد هذه المعايير.

(ي) توصيات مراجعي الحسابات غير المنفذة منذ فترة طويلة - عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ١٩/٢٠٠٦، عكفت إدارة البرنامج الإنمائي على اتخاذ خطوات فعالة من أجل المعالجة الكاملة لجميع توصيات مراجعي الحسابات التي قد تكون غير منفذة لمدة ١٨ شهراً أو أكثر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبالمناقشة مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، تميز الإدارة بين توصيات مراجعي الحسابات التي تخضع لسيطرة مكاتب البرنامج الإنمائي والتوصيات التي تعتمد على إجراءات متبادلة لأطراف أخرى.

رابعاً - حالة توصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

١٣ - أصدر مجلس مراجعي الحسابات، لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، توصية لمراجعة الحسابات في تقريره A/65/5/Add.1. وصنف المجلس ٢٣ توصية من هذه التوصيات كتوصيات رئيسية أو ذات أولوية عليا. أما التوصيات العشر الأخرى فاعتبرت ذات أولوية متوسطة. وتعرب إدارة البرنامج الإنمائي عن تقديرها لاعتراف المجلس بالتحسينات الرئيسية التي تم إدخالها، ولتشجيعه البرنامج الإنمائي على مواصلة بذل قصارى جهده لتحقيق معايير أعلى للتفوق في المنظمة منذ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتوافق إدارة البرنامج الإنمائي على جميع التوصيات الـ ٣٣ الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات وتواصل بذل قصارى جهدها لتحقيق معايير أعلى.

١٤ - وتماشياً مع الممارسات المعتمدة في فترات السنتين السابقة، اعتمد البرنامج الإنمائي، بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات، نهجاً تدريجياً لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وتم تحديد تواريخ مستهدفة لإنجاز مختلف التوصيات استناداً إلى تقييم الإدارة للمجهود والتعقيد اللذين تنطوي عليهما المعالجة الكاملة لتوصيات مراجعة الحسابات. كما يؤدي النهج التدريجي

إلى الحد من تعطل العمل في مقر البرنامج الإنمائي وفي المكاتب القطرية خلال فترات الذروة. وسيتم قياس ورصد التقدم المحرز بالتشاور مع المجلس على أساس تواريخ الإنجاز المستهدفة.

١٥ - وفيما يلي حالة التنفيذ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (الموعد النهائي لهذا التقرير):

الجدول ١

حالة التنفيذ حسب تواريخ الإنجاز المستهدفة

تاريخ الإنجاز المستهدف	المنفذة	قيد التنفيذ	المجموع الكلي
٢٠١٢، الربع الأخير	١	١	٢
٢٠١٣، الربع الأول		٢	٢
٢٠١٣، الربع الثاني		١٧	١٧
٢٠١٣، الربع الثالث	١	٣	٤
٢٠١٣، الربع الأخير	١	٧	٨
المجموع الكلي	٣	٣٠	٣٣
النسبة المئوية	٩	٩١	١٠٠

١٦ - وجميع توصيات مراجعة الحسابات إما نفذت أو قيد التنفيذ الكامل. ونفذت بالفعل إحدى التوصيتين اللتين يُستهدف إنجازهما في الربع الأخير من عام ٢٠١٢. والإدارة على ثقة من أن التوصية الثانية ستنفذ أيضا بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وتشير الإدارة كذلك إلى تنفيذ توصيتين إضافيتين قبل تاريخ إنجازهما المستهدف. وترد تفاصيل حالة التنفيذ، بما في ذلك خطط العمل، في الوثيقة المنشورة على الموقع الشبكي لأمانة المجلس التنفيذي إلى جانب التقرير الحالي.

الجدول ٢

حالة التنفيذ حسب الأولوية

التوصيات حسب الأولوية والحالة	المنفذة (أ)	قيد التنفيذ (ب)	المجموع الكلي من (أ) إلى (ب)
عليا	٣	٢٠	٢٣
متوسطة		١٠	١٠
منخفضة	صفر	صفر	صفر
المجموع	٣	٣٠	٣٣
النسبة المئوية للمجموع	٩	٩١	١٠٠

١٧ - وعلى المستوى التجميعي، قام مجلس مراجعي الحسابات بتنفيذ جميع التوصيات من السنوات السابقة أو سحبها، أو يعتمد تنفيذها على إجراءات متبادلة لأطراف ثالثة، أو أُدرجت ضمن توصيات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ حيث يجري وضع ضوابط. وفي حالة ١٤ توصية من التوصيات التي نُفذت، طلبت الإدارة من مجلس مراجعي الحسابات إقفال هذه التوصيات.

الجدول ٣

حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة

حالة التوصية	عدد التوصيات	النسبة المئوية للمجموع
منفذة	٧٩	٨٩
سحبها مجلس مراجعي الحسابات	٣	٤
يعتمد تنفيذها على طرف ثالث	٢	٢
أدرجت في توصيات ٢٠١٠-٢٠١١	٥	٥
المجموع	٨٩	١٠٠

خامسا - النتيجة

١٨ - سيضمن البرنامج الإنمائي عدم عكس مسار المكاسب الإيجابية الناجمة عن مبادرات الإدارة الرئيسية خلال السنوات الماضية في الأجلين المتوسط والطويل. وقد عملت القائمة المنقحة للأولويات التسع العليا لمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على تحديد مسار العمل على مستوى المؤسسات وإبلاغ استجابة الإدارة للمخاطر الموجودة والناشئة. وإضافة إلى ذلك، يجري توجيه انتباه لجنة إدارة المخاطر في المؤسسة، التي يرأسها المدير المعاون، إلى مخاطر مراجعة الحسابات التي قد تؤثر في قدرة المنظمة على الاضطلاع بولايتها وبالتخطيط الاستراتيجي. وبذلك، يتم رصد المخاطر المؤسسية الناجمة عن عمليات مراجعة الحسابات عن كثب والتخفيف من أثرها. ووفقا للممارسة المعمول بها حاليا في البرنامج الإنمائي، ستستمر الرقابة والرصد بانتظام بغية التخفيف من المخاطر الكبيرة المتعلقة بمراجعة الحسابات أو بالمؤسسات.

المرفق ١

موجز تقييم أولويات الإدارة العشر العليا لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

إدارة المشتريات في المكاتب القطرية	تصميم ورصد وتقييم البرامج/المشاريع	متابعة مراجعة حسابات طريقة التنفيذ الوطني ورصد/دعم النهج المنسق في التحويلات النقدية
إدارة الأصول	سجلات الإجازات وإدارة التوظيف	تأمين مستخدمي نظام أطلس وإطار الرقابة الداخلية
تصفية بيانات الميزانية (أرصدة نظام أطلس والأرصدة قبل استخدامه)	إدارة حافظات البرامج مرتفعة المخاطر	
توصيات مراجعة الحسابات التي لم تنفذ لفترة طويلة	الاستعداد لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	

المفتاح

لم يجر التنفيذ الكامل لجميع التدابير الإصلاحية أو لم ترسخ فعالية التدخلات بشكل كامل بعد	لوحظت تحسينات. ينبغي إنجاز المزيد من العمل	لوحظت تحسينات جيدة. الضوابط فعالة
---	--	-----------------------------------

المرفق ٢

أولويات الإدارة التسع العليا لمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

إدارة المشتريات في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تصميم ورصد وتقييم البرامج/المشاريع	متابعة مراجعة حسابات طريقة التنفيذ الوطني ورصد/دعم إطار النهج المنسق في التحويلات النقدية
سجلات الإجازات وإدارة التوظيف	ضوابط تغييرات نظام أطلس	
إدارة الأصول والإمدادات	إدارة حافظات البرامج مرتفعة المخاطر	
توصيات مراجعة الحسابات التي لم تنفذ لفترة طويلة	تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	

نقلت جميع البنود من قائمة الأولويات العشر العليا السابقة